

ملحق اتفاقية فتح حساب استثماري

السادة / عملاء شركة أرباح المالية المحترمين ..

تمهيد:

حيث أن شركة أرباح المالية تقوم بممارسة جميع أعمال الأوراق المالية بموجب الترخيص الصادر لها بذلك من هيئة السوق المالية رقم (37-07083)، وعنوان الشركة المملكة العربية السعودية، طريق الخليج، مركز سعد المعمري للأعمال، الطابق الثامن، ص.ب. 8807، الدمام 31492، ويشار إليها في هذه الاتفاقية (بالشركة) وحيث أن العميل الموضح اسمه وبياناته في نموذج (معرفة العميل) الملحق بهذه الشروط والاحكام والموقع عليه من العميل يرغب في فتح حساب استثماري لدى الشركة للحصول على أي من أو بعض أو كل خدماتها لممارسة أعمال الأوراق المالية، ويشار في هذه الاتفاقية (بـ العميل) ويشار إليها سوياً الطرفان أو الطرفين، فقد اتفق الطرفان وهمما بكامل أهليةهما المعتبرة شرعاً ونظاماً على إبرام هذه الاتفاقية والالتزام ببنودها التالية:

(الشروط والاحكام)	
المصطلحات:	
اتفاقية فتح الحساب الاستثماري هذه، وأى تعديلات قد تطرأ عليها لاحقاً.	الاتفاقية:
جميع الأصول التي تشمل أو يمكن أن تشمل على أوراق مالية والتي تتسللها الشركة من العميل في سياق ممارسة الشركة لأعمال الأوراق المالية، وذلك عدا التقدور والضمانات التي تنطبق عليها الفقرة (ب) من المادة (83) من لائحة مؤسسات السوق المالية. أعمال الأوراق المالية.	أصول العميل:
أمر صادر من العميل إلى الشركة لتنفيذ صفقة بصفة وكيل، أو أي أمر آخر من العميل إلى الشركة لتنفيذ صفقة في ظروف تؤدي إلى نشوء واجبات مشابهة لتلك التي تنشأ عن أمر لتنفيذ صفقة بصفة وكيل، كما يشمل أي قرار من الشركة لتنفيذ صفقة حسب تقدير الشركة لحساب العميل، أو لحساب صندوق استثمار تديره الشركة، أو لغرض تجميع الشركة لأوامر عملائها، ولا يشمل معنى الامر أي طلبات لشراء أوراق مالية من إصدار جديد.	أمر من العميل:
جميع الأموال التي تتسللها الشركة من العميل أو نيابة عنه في سياق قيام الشركة بأعمال الأوراق المالية علماً بأن الأموال التي تعد مستحقة وواجبة السداد فوراً على العميل إلى حساب الشركة الخاص بما في ذلك الأتعاب والعمولات المستحقة بشكل نظامي للشركة لا تعتبر أموال عميل.	أموال العميل:
مؤسسة سوق مالية مرخصاً لها بموجب لائحة مؤسسات السوق المالية للقيام بنشاطات حفظ الأوراق مالية.	أمين الحفظ:
عدم بذل ما يقتضيه الواجب من عناية الشخص الطبيعي أو المعنوي المعتادة.	الإهمال والتقصير:
تعني الأسهم من أي نوع كان، أدوات الدين، السندات التجارية، السندات طويلة الأجل، وشهادات الاكتتاب وغيرها من الشهادات، الوحدات، العقود الآجلة، عقود الفروقات، عقود التأمين طويلة الأجل، الأوراق التجارية، وأى حق أو مصلحة في أي مما سبق، بما في ذلك أي أداة تدرج ضمن تعريف «الأوراق المالية» في اللوائح التنفيذية.	الأوراق المالية:
الإيقاف المؤقت لجميع عمليات تحويل الأموال من الحساب الاستثماري ومنع استخدام الرصيد الموجود فيه، ولا يشمل ذلك منع العميل من بيع الأوراق المالية واستقبال متحصلاتها أو استقبال أرباحها في الحساب الاستثماري، أو التحويل من حسابه البنكي لحسابه الاستثماري.	تجميد الحساب الاستثماري:
النظام الآلي لتداول الأسهم السعودية.	تداول:
تحديد وشرح بنود الفروقات بين مجموعتين من السجلات، ولا تشمل التسوية إجراء التصحيحات الضرورية.	التسوية:
هو تأكيد العمليات من خلال النموذج الذي بين تفاصيل العملية التي تقوم بها الشركة بناء على تعليمات العميل تأكيداً للبنود التي اتفق عليها الطرفان.	التعزيز:
هو التعليق المؤقت للتداول في الأوراق المالية المدرجة خلال فترة التداول.	التعليق المؤقت:
هو سجل محاسبي تنشئه الشركة لأموال العميل المودعة في حساب العميل المفتوح من قبل الشركة لتمويل تعاملات العميل في الأوراق المالية، ويعكس جميع تفاصيل العمليات التي تجري على ذلك الحساب.	الحساب الاستثماري:
الأعمال المشمولة عند التعامل في واحد أو أكثر من النشاطات التالية: التعامل بالأوراق المالية سواء بصفة أصليل أو وكيل أو متعهد بالتنغطية، إدارة صناديق الاستثمار أو إدارة محافظ العملاء، او إبرام صفقات الأوراق المالية، خدمات الترتيب وخدمات تقديم المشورة وخدمات الحفظ	الخدمات الاستثمارية:

الخدمات الإلكترونية:	جميع الفنوات والأساليب التقنية التي توفرها الشركة للعميل وتساعده في الدخول إلى أنظمة الشركة وإجراء العمليات من خلالها.
الرهن:	أي شكل من أشكال الضمان المعترف به بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية والذي يمكن تنفيذه بشأن ورقة مالية.
سهم:	هو سهم أي شركة أينما كان مكان تأسيسها، ويشمل تعريف «سهم» كل أداة تكون لها خصائص رأس المال.
السوق:	شركة السوق المالية السعودية (تداول) أو السوق المالية السعودية.
شروط تقديم الخدمات:	الشروط الكتابية المقدمة للعميل بهذه الاتفاقية اتفاقية فتح حساب استثماري لتقديم خدمات أعمال الأوراق المالية والتي تقوم بموجبها الشركة بتنفيذ أعمال الأوراق المالية للعميل أو لحسابه.
صفقة، بماش تغطية:	صفقة تفرض فيها الشركة العميل جزءاً من قيمتها.
الورقة المالية المشروطة بالالتزام:	تعني أداة مالية مشترقة يتوجب بموجبها على العميل أو ربما يتوجب عليه أن يقدم دفعات مالية أخرى، عندما تنتهي صلاحية الأداة أو يتم إغفال المركز وتشمل جميع الأدوات المالية التي تدرج ضمن تعريف «الورقة المالية المشروطة الالتزام» في اللوائح التنفيذية.
ضمان:	يعني الضمان لأغراض قواعد أموال العميل وقواعد أصول العميل، مالاً أو أصلاً سدد العميل قيمة بالكامل، وتحفظ به الشركة أو يكون تحت إشرافها، سواء لحساب الشركة، أو بموجب شروط وديعة، أو رهن، أو ترتيبات رهن أخرى.
لائحة مؤسسات السوق المالية:	لائحة مؤسسات السوق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية السعودي.
لائحة أعمال الأوراق المالية:	لائحة أعمال الأوراق المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية.
اللوائح التنفيذية:	أي لوائح أو قواعد أو تعليمات أو إجراءات أو أوامر تصدرها هيئة السوق المالية لتطبيق أحكام النظام.
مسؤولية:	أي مسؤولية، أو خسارة، أو ضرر، أو مطالبة، أو مصروفات مهما كان نوعها أو طبيعتها سواء كانت مباشرة، أو غير مباشرة، أو تبعية، أو غير ذلك.
مستند الهوية:	هو مستند إثبات الهوية ساري المفعول الصادر عن الجهات المختصة، المعتمد لفتح الحساب الاستثماري للعميل أو المحدد من قبل الشركة بموجب تعليمات الحسابات الاستثمارية الصادرة عن الهيئة أو الجهات الإشرافية.
معسر:	الشخص الذي أصبح في حالة إعسار.
المملكة:	المملكة العربية السعودية.
النظام:	نظام السوق المالية بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 30) وتاريخ (6/2/ 1442 هـ).
نظام جرائم الإرهاب وتمويله:	نظام جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 16) وتاريخ 24/2/ 1453 هـ.
نظام مكافحة غسل الأموال ولاحنته التنفيذية:	نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 20) وتاريخ 05/02/ 1439هـ، ولاته التنفيذية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/ 31) وتاريخ 11/05/ 1433هـ.
النماذج:	ويقصد بها جميع النماذج المنفذة من قبل العميل سواء كانت ورقية أو إلكترونية.
الهيئة:	هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية.
هيئة إشرافية:	الهيئة، أو البنك المركزي السعودي، أو أي سلطة أخرى بالمملكة، أو خارجها تقوم بالرقابة والإشراف على ممارسة أعمال الأوراق المالية، أو الأعمال المصرافية أو المالية أو أعمال التأمين أو الاستثمار، بما في ذلك الهيئات ذاتية الرقابة.
يوم عمل:	بالنسبة للاستثمارات المحلية: اليوم الذي تكون فيه مكاتب الشركة ونظم التداول في الأسهم السعودية مفتوحة للعمل، وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية فهو: اليوم الذي تكون فيه مكاتب الشركة والوسطاء والوكالات الأجنبية ومن تتعامل معهم الشركة مفتوحة للعمل.
القيود المفروضة من الشركة:	يقر العميل بأنه على علم ودرية بأن دخوله في هذه الاتفاقية مع الشركة سوف يقيد من تعامله في بعض الأوراق المالية المدرجة بالسوق السعودي أو أي أسواق أخرى وفق الضوابط التي تتخذها الشركة من حين لآخر ووفقاً لتقديرها المنفرد، والتي يمكن أن تشمل منه من التداول في أسهم شركات معينة سواء بالسوق السعودي أو الأسواق الخارجية الأخرى.
الخدمات:	هي الخدمات الاستثمارية المقدمة من الشركة لعملائها والتي قد تشمل نشاط من الأنشطة التالية: التعامل بالأوراق المالية سواء بصفة أصيل أو وكيل أو متعبد بالتفصيل، إدارة صناديق الاستثمار أو إدارة محافظ العملاء وتشغيل الصناديق، أو إبرام صفقات الأوراق المالية، خدمات الترتيب وخدمات تقديم المشورة وخدمات الحفظ وأي خدمة أو خدمات أخرى قد تمنح الهيئة الشركة رخصة للعمل بها.

المدفوعات مقابل الخدمات:

- يلتزم العميل بأن يدفع للشركة جميع الرسوم والعمولات المستحقة عليه مقابل الخدمات الاستثمارية التي تقدمها الشركة له.
- للعميل الاطلاع على الرسوم أو العمولات المعتمدة لدى الشركة من مصادر الشركة، مثل موقعها على شبكة الانترنت، أو ما توفره الشركة كتابة بناء على طلب من العميل، كما يمكن إدراج الرسوم والعمولات المستحقة والواجبة السداد من قبل العميل في الوثائق الأخرى ذات الصلة بالخدمة المقدمة، وسوف يتم إشعار العميل بأي ترتيب آخر لتسديد رسوم الخدمات التي تقدمها الشركة.
- يحق للشركة اقتطاع واستيفاء جميع الرسوم والعمولات المعتمدة لدى الشركة من الأموال المستحقة لعميل لقاء الخدمات المقدمة من قبل الشركة أو من خلالها.
- يحق للشركة في حال عدم قيام العميل بدفع الرسوم والعمولات المستحقة عليه أو عدم تقديم أي أوراق مالية مستحقة للشركة) أو للوكالات الذين تستعين بهم الشركة، (احتياز الأموال أو الأوراق المالية أو الأصول المستحقة للعميل واستخدامها لسداد ما يستحق على العميل من التزامات، كذلك المطالبة بأي تعويضات أخرى تستحقها الشركة من العميل.
- يحق للشركة استخدام الأموال المودعة في حساب العميل الاستثماري خارج ساعات التعامل العادلة شريطة لا يعرض هذا الإجراء تلك الأصول لخطر الخسارة بالنسبة للعميل وإن لا يمنع العميل بأي شكل من الأشكال أو يعيقه من الاستفادة من أمواله في أي وقت.
- يمكن للشركة تقاسم رسوم التعامل مع الغير أو الحصول على أتعاب منهم فيما يتعلق بالصفات التي تتم نيابة عن العميل، علماً بأن تفاصيل مثل هذه الأتعاب أو الترتيبات المشتركة لن يتم إدراجها في إشعار أو إيصال الصنف ذات الصلة، ولكن يمكن توفيرها للعميل عند الطلب.
- تستطيع الشركة تغيير الرسوم أو العمولات المعتمدة في أي وقت على أن يتم إشعار العميل بذلك التغيير
- طريقة الدفع:
 - الاستثمار في صناديق الاستثمار: تقييد رسوم الاشتراك على حساب العميل يوم الاشتراك وتخصيم الرسوم الإدارية الدورية من صافي قيمة أصول الصندوق (الصناديق) التي تحسب وتقيم دورياً.
 - صفات التنفيذ: تقييد الرسوم على حساب العميل يوم التنفيذ.
 - الاشتراك في الخدمات: تخصيم رسوم الاشتراك مقدماً عن مدة الاشتراك المحددة وتقييد على حساب العميل.

التصرف بصفة مدير استثمار:

إذا كانت الشركة ستتصرّف بصفة مدير استثمار للعميل، فسوف تقدّم الشركة للعميل اتفاقية إدارة محفظة خاصة، لكي يطلع ويوافق عليها العميل.

المحاسبة:

إن جميع العمليات تخضع للإجراءات التالية:

- سوف تجري الشركة الترتيبات اللازمة لتقديم الإجراءات المحاسبية الخاصة بأي صفة تنفذ نيابة عن العميل.
- يجب أن تكون جميع الدفعات المتربّة على العميل للشركة صافية تماماً من أي مقاضاة أو مطالبات لجهات أخرى أو اقتطاعات أو ضرائب مفروضة، وإذا كانت الشركة مطالبة تاماً بتنفيذ اقتطاع أو حسم ما فإن المبلغ المستحق على العميل للشركة ينبغي سداده بالكامل بغض النظر عن الاقتطاعات النظامية المطلوبة.
- يجب تنفيذ جميع الدفعات المتربّة على عقود تحكمها هذه الاتفاقية بالعملة المتعاقد عليها عند طلب الخدمات الاستثمارية أو تلك المحددة بكل عملية من العمليات، ويشترط لقبول الدفع بعملة أخرى غير العملة المتعاقد عليها أن تكون قيمتها - سعر الصرف الجاري - معادلة للكامل قيمة الدفعة المستحقة بعملة التعاقد، وإذا ثبت أن المبلغ المدفوع أقل من المبلغ المطلوب بالعملة المتعاقد عليها فإن العميل يلتزم بدفع فوراً بقيمة الفرق لتجنب إلغاء العملية.
- أي تاريخ يجري فيه حساب الدفعات المستحقة أو أي تاريخ استحقاق أو تاريخ دلالة أو أهمية خاصة بموجب هذه الاتفاقية ولا يوافق يوم عمل فيعتد بتاريخ يوم العمل الذي يليه.
- يقر العميل بعلمه أن الشركة قد تقوم بتنفيذ تعليماته ببيع الأوراق المالية من خلال الغير (طرف ثالث) من بنوك ومؤسسات مالية، ويقر أيضاً أنه لن يكون مستحقاً لحصيلة عملية البيع إلا بعد أن تسلم الشركة حصيلة عملية البيع من هذا الغير، وفي حال قيام العميل بإصدار تعليمات للشركة باستخدام تلك المستحقات أو أي جزء منها - لشراء الأوراق المالية - قبل تسلم الشركة لحصيلة البيع من الغير ووافقت الشركة على ذلك ثم حدث تأخير في تسليم ثمن البيع الأصلي لأي سبب كان، فإنه يحق للشركة إما بيع ما تم شراؤه بالأمر الجديد أو مطالبة العميل بالمبلغ الذي تم صرفه لتنفيذ تلك العملية، بالإضافة إلى أي فروق أو تكاليف أو أضرار أو خسائر أو مصروفات إضافية تحملها الشركة نتيجة لذلك.

حقوق الإلغاء:

يحق للعميل إلغاء:

- اشتراكه في الخدمات الإلكترونية.
- أوامر التعامل على الأوراق المالية أو الصناديق قبل تنفيذها.

<p>طلبات السحب من الحساب الاستثماري قبل تنفيذها.</p> <p>تصرف الشركة بصفة أصيل:</p> <p>يُوافق العميل على أن الشركة قد تقوم بالتصرف بصفة أصيل في صفقة مع العميل، وذلك أثناء تنفيذ بعض الاتفاقيات المبرمة مع العميل أو تنفيذ الأوامر الصادرة عن العميل ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية بيع الأوراق المالية بالأجل.</p> <p>التحذير من المخاطر:</p> <p>يدرك العميل إمكانية تعرضه لمخاطر كثيرة عند التعامل في الأوراق المالية ويقر أنه قد تم تحذيره بموجب هذا البند من هذه المخاطر، وهي على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تذبذب القيمة: إن أسعار أو قيمة الأوراق المالية أو الدخل الناتج منها قد ينخفض وقد يسترد العميل مبلغاً أقل من المبلغ الذي استثمره. - الملائمة: بعض الأوراق المالية أو الخدمات قد لا تكون ملائمة للعميل، وإذا كان لدى العميل أي شك حول ملائمة ورقة مالية معينة أو خدمة مالية معينة له فينبغي على العميل الرجوع إلى مستشاره الاستثماري. - الأوراق المالية حادة التذبذب: الأوراق المالية المعززة بالاقتراب أو مشروطة الالتزام يمكن أن تتعرض لانخفاض مفاجئ وكبير قد يؤدي لخسارة تساوي المبلغ المستثمر، كما أن خسارة العميل قد لا تقتصر على كامل المبلغ الذي استثمره أو أودعه بل قد يضطر إلى دفع المزيد. - دخل الاستثمار: إذا كان العميل يسعى بشكل خاص إلى الحصول على دخل من ورقة مالية محددة، فيجب على العميل أن يحذر من أن دخل هذه الورقة المالية يمكن أن يتغير، وأنه يمكن استخدام جزء من رأس المال المستثمر لدفع ذلك الدخل. - الأوراق المالية بعملة أجنبية: إذا كانت الورقة المالية بعملة أجنبية فينبغي على العميل أن يحذر من أن التغير في أسعار العملات يمكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على قيمة أو سعر أو دخل الورقة المالية. - الأوراق المالية غير القابلة للتحويل الفوري إلى سبولة: قد يصعب على العميل بيع هذه الورقة المالية أو تحويلها إلى نقد، كما قد يجد العميل كذلك صعوبة في الحصول على معلومات موثوقة عنها على قيمة هذه الورقة المالية، أو مدى المخاطر التي تكون هذه الورقة معرضة لها. - أتعاب البيع والرسوم: بعض الأوراق المالية تخصم رسومها ومصاريفها في تاريخ الاستثمار الأولي أو عند بيع الاستثمار، وبعض الأوراق المالية تنطبق عليها رسوم مرتبطة بالأداء. - مخاطر الخدمات الإلكترونية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: سرقة الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي والتآثر في تنفيذ الأوامر نتيجة لبطء الاتصالات وجميع المخاطر المرتبطة بأمن أجهزة الحواسب الآلية والتقنية. <p>إقرارات الأوامر المالية:</p> <p>يجوز للشركة ممارسة نشاط إقراض الأوراق المالية مع أو لحساب العميل بموجب اتفاقيات أخرى على أن تكون متوافقة مع لائحة مؤسسة السوق المالية.</p> <p>مدة الاتفاقيات ونهايتها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - هذه الاتفاقيات والاتفاقيات المتصلة بها ذات طبيعة مستمرة، ولكن يمكن لأي طرف القيام بإنهاء هذه الاتفاقيات في أي وقت وذلك من خلال إعطاء إشعار كتابي للطرف الآخر قبل (30 يوماً) ثالثين يوماً من تاريخ الإنهاء، بشرط ألا يؤثر إنهاء الاتفاقيات على أي التزامات قائمة بموجب هذه الاتفاقيات، وبشرط بقاء شروط الاتفاقيات نافذة إلى أن يتم إبراء الطرف الآخر من جميع الالتزامات الواقعية عليه بموجب هذه الاتفاقيات. - يحق للشركة دون الحاجة إلى إشعار العميل بذلك إنهاء الاتفاقيات حالة وقوع أي حالة من حالات تقصير العميل المذكورة بالبند من هذه الاتفاقيات، أو إذا كان العميل غير قادر على دفع استحقاقاته أو تنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقيات، وفي هذه الحالة يجب على العميل دفع جميع الرسوم والعمولات المستحقة عليه إضافة إلى أي مصاريف أو خسائر تكبدتها الشركة. - تبقى الالتزامات الواقعية على جميع أطراف هذه الاتفاقيات نتيجة عملية ما نافذة وسارية المفعول حتى بعد تاريخ إنهاء هذه الاتفاقيات حتى يتم الوفاء بهذه الالتزامات. - تقوم الشركة بعد إنهاء الاتفاقيات بإعداد بيان ختامي يتضمن احتساب المبالغ المستحقة الدفع من قبل كل طرف من أطراف هذه الاتفاقيات لتسويتها تمهانياً، ويتضمن هذا البيان جميع مستحقات العمليات المتعلقة باستخدام أسعار السوق السائدة والقيمة الحالية والأعراف السوقية القياسية المعتمدة مع العمولات ذات الصلة، وأي مبلغ يجب أن تشمل - دون حصر - على المبالغ غير المدفوعة المستحقة على العميل قبل أو بعد تاريخ إنهاء الاتفاقيات بما في ذلك الرسوم أو الأتعاب أو العمولات أو الغرامات، أو أي مصاريف أخرى قد تتطلب الشركة أعباءها نتيجة لإنهاء هذه الاتفاقيات بما في ذلك الرسوم القانونية وتكاليف التحصيل وأي مصاريف إضافية قد تتحملها الشركة من أجل تغطية التزاماتها أو الوفاء بها اتجاه عملاءها الآخرين من جراء مثل هذه العمليات. <p>حق تصفية أصول العميل الفرد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يفوض العميل الشركة تفويضاً قطعياً لإجراء التصفية لأصوله بغية تسديد (على سبيل المثال لا الحصر): أي رسوم، أو عمولات، أو التزامات أو مصروفات أو أعباء عليه للشركة أو أي زكاة أو ضرائب مستحقة نظامياً وقانونياً لبيئة إشرافية، وأنه يجوز للشركة استخدام أي ضمان يقدمه العميل للشركة بنفسه أو يقدم نيابة عنه لأي غرض من أغراض التسديد، ويتعهد العميل بأن يدفع فوراً للشركة أي عجز يبقى بعد عملية التصفية.

<p>إذا عجز العميل عن الوفاء بطلب تعزيز الضمانات (هامش التغطية) في الصفقات بهامش التغطية ففيحق للشركة تصفيه أصول العميل وإغلاق مركزه الاستثماري لديها وذلك في مدة أقصاها يوم عمل واحد فور وصول حساب العميل الاستثماري لمرحلة وجوب استحقاق تعزيز الضمانات، ويوافق العميل على أن للشركة الحق في جميع الأحوال بإغلاق مركز العميل الاستثماري بعد وصوله لمرحلة وجوب التسليم الإلزامية، وعجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بسداد هامش التغطية. وذلك في حال كان العميل حاصل على تمويل من الشركة بضمان أصول محفظته لدى الشركة.</p>
<p>صلاحية الاقتران: الشركة ليس لديها صلاحية الاقتران أو جمع الأموال نيابة عن العميل. بموجب هذه الاتفاقية على إنشاء حساب جاري مدين (مكشوف) يسدده على الفور عند الطلب، لتغطية ما يستحق عليه من رسوم التسوية ومصاريفها.</p>
<p>ترتيبات العمولة الخاصة: يجوز للشركة تقديم خدمات للعميل مقابل عمولات خاصة، على أن يتم تزويد العميل بنموذج تفصيلي تشرح فيه الشركة ترتيبات العمولة الخاصة، والحصول على موافقة العميل قبل تقديم هذه الخدمات المرتبطة بالعمولات.</p>
<p>ترتيبات الحفظ: <ol style="list-style-type: none"> ١. تسجيل أصول العميل في حال عدم تسجيلها باسم العميل: يفوض العميل الشركة بأن تحفظ بأمواله لدى المؤسسات المرخصة التي تحددها الشركة بموجب تقديرها، وسوف تتخذ الشركة الإجراءات الاحترازية العادلة لحفظ جميع الأصول والاستثمارات باسم الشركة، على أن تبين بوضوح ما إذا كانت أصول الحساب عائدة للعميل أم لعدة عملاء وبقى العميل في كل الأوقات المالك المستفيد لهذه الأوراق المالية. ٢. استلام حصص الأرباح والعمولات ومستحقات العميل: يعين العميل الشركة وكلياً للقيام نيابة عنه وبكامل صلاحية التفويض والإنابة التي تتحقق لها القيام بواجباتها بصفتها قائمة بالخدمات والأعمال الاستثمارية بما في ذلك توقيع وتسليم أي مستندات وإيصالات قد يراها الوكيل ضرورية لتحصيل واستلام أي أرباح أو عمولات أو دفعات نيابة عن العميل، ويجوز توقيع المستند المطلوب توقيعه بموجب هذه الوكالة بواسطة أي موظف لدى الشركة، وسيستمر التوكيل المنحون للشركة بموجب هذه الاتفاقية سارياً بكمال القوة والأثر طالما ظل حساب الاستثمار مفتوحاً. ٣. ممارسة حقوق التحويل والاكتتاب والتعامل مع شراء السيطرة والعروض الأخرى وإعادة هيكلة رأس المال وممارسة حق التصويت: إذا كان العميل ملتزماً بأي من هذه الحقوق، فإن العميل يعين الشركة وكلياً للقيام نيابة عنه وبكامل صلاحية التفويض والإنابة التي تتحقق لها القيام بواجباتها بصفتها قائمة بالخدمات والأعمال الاستثمارية وذلك فيما يخص أمور الجهات مصدرة الأوراق المالية من ممارسة حقوق التحويل والاكتتاب والتعامل مع شراء السيطرة والعروض الأخرى وإعادة هيكلة رأس المال وممارسة حق التصويت بما يحقق مصلحة العميل. ٤. مسؤولية مؤسسة السوق المالية في حالة عجز أمين الحفظ المؤهل: لن تتحمل الشركة أي مسؤولية ترتب على عجز أمين الحفظ المؤهل عن أداء واجبه اتجاه أصول العميل. ٥. إعطاء وتلقي التعليمات من العميل أو نيابة عن العميل: يقر العميل على أنه سوف يصدر تعليمات للشركة بشكل شخصي أو من خلال وكيل أو وكلاء عنه بموجب وكالة صادرة عن كتابة عدل أو موثق معتمد من وزارة العدل السعودية لفتح أو تشغيل حساب العميل الاستثماري. ويبقى هذا التوكيل نافذاً وساري المفعول إلى أن تلقي الشركة من العميل أو من يخلفه أو يمثله شرعاً - نتيجة الوفاة، أو عدم الأهلية، أو نقصها، أو التصفية، أو الحل، أو خلاف ذلك مما قد يحدث للعميل - إشعاراً كتابياً بابطاله وإقرار الشركة بتسليمها بتاريخ يلغى ويحل محل أي تاريخ سابق محدد في الإشعار الكتابي كتاريخ لسريان مفعول إبطال التوكيل. يلتزم العميل بتعويض الشركة عن أي خسائر وفقط جراء أي مطالبات واستحقاقات جرى دفعها أو تحملها من قبل الشركة بناء على اعتمادها على ذلك التوكيل، وتشمل الحساب وشراء أو بيع الأوراق المالية والسلع والعمارات الأجنبية والأدوات المالية الأخرى بناء على التعليمات التي تلقها الشركة من قبل وكيل العميل المسمى في ذلك التوكيل. ٦. حقوق الشركة في الاستيفاء والرهن: يفوض العميل الشركة تفويضاً قطعياً في استيفاء أو رهن لأي حقوق في أصول العميل أو إجراء لأمين حفظ ذي علاقة. </p>
<p>تجميع الأصول: يتم تجميع أصول العميل مع أصول عملاء آخرين وبالتالي فإن ما يملكه العميل من الأصول قد لا يمكن تحديده بشهادات منفصلة أو بغير ذلك من مستندات الملكية المادية أو بسجل إلكتروني يفي بهذا الغرض. وفي حالة وجود عجز يتعدى تسويته أثر تقصير من جانب أمين الحفظ أو أمين حفظ من الباطن، فقد يتقاسم عملاء الشركة هنا النقص. وفي حالة أي عملية إعادة تحويل إلى العميل، لن تكون الشركة ملزمة بإعادة نفس الأصول للعميل وعليه فإن العميل سيقبل عدداً من الأسهم أو الأوراق المالية من نفس النوع وفتنه التعامل أو غيرها من الأسهم أو السندات التي تمثل الأصول.</p>

- يقر العميل بأنه على علم ودرية ويوافق على أن أصوله التي يملكتها والتي يتم حفظها لدى الشركة بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقيات أو ملاحق، قد لا تسجل باسمه ومن الممكن لا تفصل عن أصول الشركة، وقد يتم تجميعها مع أصول عملاء آخرين وقد لا تكون معرفة بشهادات أو مستندات ملكية أخرى أو بسجلات الكترونية بشكل منفصل. وأنه من الممكن أن يتشارك مع العملاء الآخرين بتحمل أي نقص غير قابل للتسوية ينبع عن عجز أمين الحفظ.

أصول العميل المملوكة في الخارج:
حيثما تجري الشركة ترتيباً لحفظ أصول العميل في الخارج، فإن العميل يقر ويدرك بأن إجراءات التسوية والمتطلبات القانونية والتنظيمية في البلدان المعنية قد تكون مختلفة عن تلك المطبقة في المملكة.

أموال العميل:

- يمكن أن تحفظ الشركة أموال العميل في واحد أو أكثر من الحسابات البنكية التي سيحتفظ بها لدى الشركة حيث ستحدد الشركة التعامل المناسب من وقت لآخر، وسيتم تشغيل هذه الحسابات البنكية بواسطة الشركة وفقاً لهذه الاتفاقية نيابة عن العميل ولا يحق للعميل إعطاء تعليمات فيما يتعلق بهذه الحسابات باستثناء ما يتم الاتفاق عليه مع الشركة في ظروف استثنائية، وتحفظ الشركة هذه الحسابات، التي تفتحها الشركة للعميل لحفظ أمواله، بشكل منفصل عن أي حساب مصري آخر يحتفظ بها العميل لدى الشركة. ويشترط على جميع البنوك الأخرى التي تستخدمها الشركة لحفظ أموال العميل أن تؤكد للشركة أولاً أن:

- I. المبالغ القائمة كرصيد دائم في حساب الائتمان تحفظ لديهم كاملاً أو ما يماثل ذلك.
 - II. تقييد العائدات التي تدرها هذه الحسابات للحساب أو لحساب من ذلك النوع.
 - III. لا يحق للبنك جمع الحساب مع أي حساب آخر، أو ممارسة أي حق، أو مقاومة، أو خصم أي مطالبة مضادة من الأموال الموجودة في هذا الحساب فيما يتعلق بأي مبلغ مستحق على أي حساب آخر من حساباتنا.
 - IV. ويعتبر اسم الحساب كافياً لتمييز الحساب كحساب يحتوي على أموال العميل عن أي حساب آخر من حساباتنا.
- في ظروف معينة قد لا تحصل الشركة على مثل هذا التعميد من بنك يستخدم لحفظ أموال العميل. ومع ذلك، فإن الشركة تلتزم بأن تشرح لك طبيعة المخاطر ذات العلاقة في هذه الحالات. ولن تكون الشركة مسؤولة عن أي تقصير من جانب ذلك البنك بشرط أن تبذل الشركة العناية المعقولة في اختيار مثل هذا البنك.
- يقر العميل بموافقتها على إعطاء شركة أرباح المالية الصالحة باستخدام أمواله المودعة لدى شركة أرباح المالية كضمانات يتم إيداعها لدى مركز مقاومة الأوراق المالية، وذلك لتسوية صفات الأوراق المالية للعملاء باسم عملاء شركة أرباح المالية حيث أن مركز مقاومة سيقوم بإيداعها لدى بنك محلي مرخص من قبل البنك المركزي السعودي.
- تدفع جميع أموال العميل التي تستلمها الشركة أو يتم استلامها نيابة عن الشركة وتودع في هذا الحساب البنكي (أينما كان) في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز يوم التعامل التالي. ويتوقع العميل على هذه الاتفاقية يوافق العميل على أن تحصل الشركة ولنفعها الخاصة على عوائد على أمواله المودعة في حساب تجميعي لدى بنك مرخص في السعودية ويعتبر توقيع العميل على هذه الاتفاقية موافقة على ذلك وتحقيقاً لشرط الإفصاح الوارد في الفقرة (3) من الملحق رقم (4) (5) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

صفحة الاستثمار:

يقر العميل بعلمه أن الشركة لن تقوم بدور الاستشاري أثناء عرض أو تقديم خدماتها الاستثمارية له، كما يقر أيضاً أن قرارات البيع والشراء هي قرارات صادرة عنه وحده، على الرغم من أن الشركة قد تقوم بانتظام لتزويده بالمعلومات الاستثمارية والدراسات والبحوث الخاصة بالأسواق، ولذلك فإن العميل يتحمل وحده كافة مسؤوليات هذه القرارات دون أن يتربّط على الشركة أي التزام أو مسؤولية تنتّج عن قرارات العميل، وتكون الشركة بمنأى عن أي ضرر ينبع عن هذه المعلومات أو التوصيات.

التعامل مع الشركة:

للعميل الحق في أن يختار لتعامله مع الشركة واحدة أو أكثر من الطرق التالية:

- مراجعة الشركة أو أحد فروعها لإعطاء تعليماته المتعلقة بالحساب كتابياً.
- إصدار تعليماته إلى الشركة عن طريق الهاتف.
- إصدار تعليماته إلى الشركة باستخدام الخدمات الإلكترونية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تتيحها شركة أرباح المالية للعملاء حالياً ومستقبلاً (الخدمات الإلكترونية) بعد التحقق من هوية العميل وفقاً لنظم التحقق الموضوعية من قبل الشركة.
- ويعتبر العميل قد استلم اسم المستخدم ورمز الدخول استلاماً صحيحاً بمجرد إرسالها له عن طريق البريد الإلكتروني أو إلى هاتفه الجوال، ويعتبر العميل الشركة إبراء مهابياً من أي مسؤولية قد تنشأ عن إرسال اسم المستخدم ورمز الدخول عن طريق البريد الإلكتروني أو رسالة قصيرة عن طريق الهاتف الجوال.

التداول عن طريق الخدمات الإلكترونية أو الهاتف:

يستفيد العميل من خدمات التداول عن طريق الخدمات الإلكترونية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تتيحها شركة أرباح المالية للعملاء حالياً ومستقبلاً (الخدمات الإلكترونية) بعد التتحقق من هوية العميل وفقاً لنظم التتحقق الموضوعية من قبل الشركة، أو خدمات التداول عن طريق الهاتف والتي توفرها الشركة ويوافق العميل على أنه يجوز

للشركة إرسال اسم المستخدم ورمز الدخول إليه بواسطة البريد الإلكتروني أو رسالة قصيرة عن طريق الهاتف الجوال، وذلك بإرسال هذه المعلومات إلى بريده الإلكتروني أو رقم هاتفه الجوال المذكورين في البيانات المدخلة من العميل في هذه الاتفاقية.

ويعتبر العميل قد استلم اسم المستخدم ورمز الدخول استلاماً صحيحاً بمجرد إرسالها له عن طريق البريد الإلكتروني أو إلى هاتفه الجوال، ويبقى العميل الشركة إبراء نهائياً من أي مسؤولية قد تنشأ عن إرسال اسم المستخدم ورمز الدخول عن طريق البريد الإلكتروني أو رسالة قصيرة عن طريق الهاتف الجوال.

تعيين الشركة وكيلًا للعميل:

يعين العميل الشركة وكيلًا للقيام نيابة عنه وبكامل صلاحية التفويض والإذابة التي تتيح له القيام بواجباته بصفته قائماً بالخدمات الاستثمارية، ويشمل ذلك توقيع وتسليم أي مستندات وابصارات قد يراها الوكيل ضرورية لإكمال شراء أو بيع الأوراق المالية أو تحصيل واستلام الأرباح والعمولات والدفعات أو إصدارات الأوراق المالية نيابة عن العميل، ويجوز توقيع المستند المطلوب توقيعه بموجب هذه الوكالة بواسطة أي موظف لدى الشركة، وسيستمر التوكيل المنحى للشركة بموجب هذا الاتفاق سارياً طالما ظل الحساب مفتوحاً.

الضمانات وحقوق الحجز:

يوافق العميل موافقة نهائية على رهن وحجز جميع الأصول المقدمة منه للشركة، وكذلك ممتلكاته النقدية والأرباح المتعلقة بها والأوراق المالية وغيرها من الموجودات في حسابه وفي أي حسابات أخرى لدى الشركة، وذلك كضمان لسداد كافة المبالغ المستحقة عليه للشركة بموجب هذه الاتفاقية، وينجح العميل الشركة حق أولوية التصرف بها، ويوافق العميل أيضاً على أن هذا الرهن والجزء سيجري تكرارهما حسب الضرورة حال إصدار تعليمات للشركة بخصوص أي عملية من العمليات المترتبة على هذه الاتفاقية.

المقاصة:

يفوض العميل الشركة تفويضاً نهائياً لإجراء المقاصة لجميع المبالغ المستحقة سدادها للشركة أو أي أموال أو سيولة نقدية أو أوراق مالية أو ضمانات أخرى موجودة تحت حيازة الشركة، ويشمل هذا التفويض أي تأمين نقدى تجاه أي مبلغ عالق متبقى، وبيع وقبض وتحويل جميع الصكوك والأوراق المالية المحفوظة لدى الشركة، واستخدام صافي إيراداتها لتسديد مدعيونته والتزامه تجاه الغير المتعلقة بأى من الأوراق المالية الموجودة في حوزة الشركة.

يفوض العميل الشركة تفويضاً نهائياً لإجراء المقاصة لتسديد قيمة الجزء غير المدفوع من ثمن أي من الأوراق المالية في وقت قيام الشركة ببيع تلك الأوراق أو بتسوية بيعها، كما يشمل ذلك سداد جميع المصارف والرسوم والأعباء الأخرى المتعلقة باستكمال شراء أو بيع الأسهم وفقاً لتعليمات العميل للشركة، ويفوض العميل الشركة تفويضاً نهائياً باتخاذ الإجراءات وفقاً لأحكام هذا البند دون الرجوع إليه.

يوافق العميل على أنه يجوز للشركة استخدام أي ضمان يقدمه للشركة بنفسه أو يقدم نيابة عنه لأى غرض من الأغراض لتسديد أي التزام آخر مستحقة للشركة بعد ممارسة حقوق المقاصة، ويعهد العميل بأن يدفع للشركة فوراً مبلغ أي عجز بعد إجراء التسوية أو المقاصة.

يوافق العميل على أن سعر الصرف المستخدم من قبل الشركة في احتساب الخسائر أو العجز أو أي مبالغ مستحقة للشركة بموجب هذه الاتفاقية يجب أن يكون حسب السعر المعتمد لدى الشركة كسعر بيع لعملة التسليم في تاريخ التسوية ذي الصلة، وهذا السعر يكون نهائياً.

تسوية صفات الأوراق المالية:

تقوم هيئة الأسواق المالية وشركة تداول بتحديد الفترة الزمنية الواقعة بين تنفيذ الصفقة وبين تسجيل انتقال ملكية الورقة المالية بمركز الابداع والسداد الفعلى لقيمة الورقة المالية، وقد تقومان بإجراء تعديل على تلك الفترة في أي وقت مستقبلاً وفقاً لتقديرهما، ويقر العميل بعلمه بذلك.

خدمات الإيداع:

يوافق العميل على أن الشركة ستعمل من خلال وسيط المقاصة التابع له كأمين على أوراقه المالية وسلعه وعملاته وأى أدوات مالية أخرى موجودة في حسابه مع الشركة، ويجوز للشركة أن تسجل أو تطلب إصدار جميع الأوراق المالية باسمها أو باسم من تعينه أو تعينهم بما في ذلك دون حصر الفروع والمؤسسات التابعة والفرعية أو تجعلها بالصورة التي يمكن بها انتقال ملكيتها بالتسليم، على أن تظهر تلك الأوراق المالية والاستثمارات في كل الأوقات في سجلات الشركة تحت ملكية العميل.

تكون كل العمليات لحساب العميل ويتحمل وحده مخاطرها، وبناءً عليه فقد تقوم الشركة بتسجيل الأوراق المالية والسلع والعملات والأدوات المالية الأخرى العائدة للعميل باسم من يقوم مقام الشركة، أو باسم أي جهة أخرى تتولى إيداع الأوراق المالية والاحتفاظ بالمدخرات العائدة للعميل تحت ملكيته (أى العميل).

يمكن للشركة أن تقوم بالتوقيع بدلاً عن العميل، والأمر ذاته ينطبق على من يقوم مقام الشركة أو على وسيط المقاصة التابع للشركة أو مطابقة توقيع العميل من أجل تحويل الأوراق المالية والسلع والعمات والأدوات المالية الأخرى، أو المصادقة على ملكية الأوراق المالية والسلع والعمات والأدوات المالية الأخرى تنفيذاً لمتطلبات جهات ضريبية أو حكومية أخرى.

يوافق العميل على أن يودع في حسابه أي أوراق مالية وسلع وعملات وأدوات مالية أخرى مقبولة تعود ملكيتها له، كما يستطيع العميل إضافة أوراق مالية وسلع وعملات وأدوات مالية أخرى في حسابه وذلك بإرسالها إلى وكيل المقاصة، ويوافق العميل أيضاً على أنه يمكن للشركة أو من يقوم مقامها أو وسيط المقاصة المعتمد

لديها الاحتفاظ بمبالغ لسداد أي ضرائب مستحقة قانونياً للسلطات الحكومية المختصة في حالة بيع أوراق مالية أو سلع أو عمليات أو أدوات مالية موجودة في حساب العميل.

وسطاء واتفاقيات المقاصلة:

- بناءً على تعليمات العميل للشركة من أجل تفعيل عمليات الأوراق المالية والسلع فقد تستعين الشركة بخدمات وسيط أو وسطاء، فإذا اخفقت الشركة أو توقفت عن التقييد بالتعهدات التعاقدية التي اتفقت عليها مع الوسيط نتيجة لأي خرق لاتفاقية من جانب العميل أو إفلاته أو إخلاله في الدفع والوفاء بالالتزامات، فسوف يقوم العميل بتعويض الشركة بالكامل عن جميع الرسوم والأتعاب التي ترتب على ذلك، وسوف تمارس الشركة العناية المعقولة من جانبها اختيار وسيط المقاصلة (وأي بنك/بنوك مراسلة، وأي وكيل/ وكلاء، وأي أمين/أمناء، وأي أطراف أخرى قد تستعين بهم الشركة من حين لآخر لتنفيذ أي من تعليمات العميل).
- لا تكون الشركة مسؤولة عن أي خسائر أو تعويضات أو مطالبات أو مصروفات يتکيدها العميل بسبب إخفاق أي من الأشخاص المذكورين أعلاه في أداء واجباته على الوجه الصحيح أو خلال المدة المتعارف عليها أو المطلوبة، وينحصر التزام الشركة في أن تبذل جهداً معقولاً لأجل قيام الأشخاص المذكورين أعلاه بتصحیح أي أخطاء من جانبهم، و من أجل حماية العميل يوافق على استمرار كافة المراسلات والاتصالات المتعلقة بشراء أي أوراق مالية و سلع لحسابه من خلال الموظفين المسؤولين لدى الشركة و ليس من خلال وسيط/ وسطاء المقاصلة مباشراً.

تضارب المصالح:

وافق العميل على أن الشركة قد تتعامل لمصلحة العميل بموجب أحكام هذه الاتفاقية، مع أي شخص أو جهة ذات صلة بالشركة (بما في ذلك الفروع والمؤسسات التابعة للشركة) وقد يتربّط على هذا مصلحة مادية للشركة في التعامل أو الاستثمار، وأن هذه المصلحة أو أي منفعة أخرى لا تقتضي الإفصاح عنها للعميل، كما أن هذه المصالح المادية يمكن أن تشمل بدون حصر أي شخص أو كيان له علاقة بهم كأن:

- يكون سبق له أن كان راعياً أو مستشاراً مالياً لمصدر الأوراق المالية أو لشركة تنتهي لنفس المجموعة المصدرة للأوراق المالية خلال الاثني عشر شهرًـا السابقة.
- يكون أو سبق له أن كان، خلال الاثني عشر شهرًـا السابقة، مشتركاً بصفته ضاماً أو بصفة أخرى في شراء أو إصدار جديد أو صفة أخرى تتضمن مصدر الأوراق المالية.
- يكون قد نشر أو يعتزم نشر توصية أو مواد أخرى ذات صلة بالأوراق المالية المعنية.
- يمتلك (أو لديه عملاء آخرون يمتلكون) أسمياً أو أوراقاً مالية أخرى أو مركزاً معيناً.
- يقدر أسعار السوق ويعامل في الأوراق المالية المعنية أو أي استثمار متعلق بها.
- يكون مدير صندوق الاستثمار أو أي استثمار متعلق بها.
- يحصل على مدفوعات أو مزايا أخرى بموجب ترتيبات خاصة مقابل تقديم صفات للشركة التي يتم فيها الاستثمار.
- يكون على صلة بمصدر الأوراق المالية بطريقة أخرى.

رفض أو تعليق تنفيذ العمليات أو المنع:

أقر العميل بأن الشركة قد ترفض - أو لا تستطيع - تنفيذ تعليمات العميل إذا:

- I. قررت أن العملية تعد - أو قد لا تعد - مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفق الضوابط والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للشركة.
- II. قررت أن العملية تعد - أو قد لا تعد - مخالفة لأنظمة، أو اللوائح، أو القواعد أو التعليمات أو القرارات السارية في المملكة العربية السعودية أو أي سوق آخر ت العمل به الشركة.
- III. إذا لم يكن - أو قد لا يكون للعميل - رصيده دائم في حسابه في اليوم الذي ستنتهي العملية فيه.
- IV. إذا لم يوجد في حساب العميل ما يكفي من الأسهم المملوكة أو أوراق مالية أخرى حال عملية البيع في اليوم الذي ستنتهي به العملية.
- V. إذا كان الأمر خارجاً عن إرادة الشركة بسبب قوة قاهرة ويشمل ذلك الحرب والأعمال المسلحة والكوارث الطبيعية والاضطرابات والاضطرابات وإغفال السوق أول التداول أو تعليقه أو اختلاله أو القيود الحكومية أو أي حدث من هذا النوع يحول دون تنفيذ عملية من جانب الشركة.
- يوافق العميل على أنه يجوز للشركة أن ترفض الحفظ أو الشراء نيابة عن العميل لأي أسهم أو أوراق مالية إذا لم يكن المبلغ مدفوعاً بالكامل، أو إذا نشأت أو قد تنشأ عنها أي تبعات أو مطالبات مالمة يودع العميل لدى الشركة مبلغًا من النقد تعتبره الشركة بموجب تقدريها كافية لتأمين الدفع الكامل عن هذه الأسهم، أو الأوراق المالية، أو لتعويض تلك التبعات أو المطالبات.
- للشركة الحق في منع العميل من الوصول إلى خدمة التداول التي تم بواسطتها تنفيذ العميل لسلوك يمثل مخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

حدود مسؤولية الشركة:

- تكون الشركة مسؤولة عن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية ضمن إطار المسؤولية والاجتياح المعقولة شريطة أن تكون ملتزمة بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه انتهك الأنظمة السارية.

- لا تعد الشركة مسؤولة عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد يتکبدها العميل، مالم تكن ناجمة عن إهمال الشركة أو تعدیها أو تقصیرها في تنفیذ التزاماتها بصفتها حافظاً أمیناً ووکی حسب بنود هذه الاتفاقیة، وعلى وجه الخصوص لا يتکب على الشركة أي مسؤولیة عن أي خسارة أو تکالیف قد تنشأ عما يلي:
 - .I. التأخیر في شراء أو بيع الأوراق المالية أو في تسليم شهادات الأسهم المشترات وإبرادتها أو أرباحها أو الحقوق الأخرى المتعلقة بها.
 - .II. انتهاء أو وقف التداول لأی سبب كان.
 - .III. تغیرات السوق بما قد يؤثر على أسعار الأوراق المالية.
 - .IV. عيوب الاتصالات والأجهزة أو المعدات أو الأعطال الفنية سواء كانت جزئیة أو کلیة.
 - .V. انعدام التوثيق أو الصلاحیة أو المشرعیة أو السریان فيما يتعلق بمعاملات الأوراق المالية.
 - .VI. أي حدث خارج عن سيطرة وإرادة الشركة يؤثر على التنفيذ.
- يبعد العميل بتعویض الشركة عن أي مسؤولیات أو خسائر أو تکالیف أو نفقات تنشأ عن أي مطالبات من قبل الغیر أو متطلبات للسلطات النظمیة مالم يمكن حدوثها ناتجاً عن الإهمال أو التعدی أو التقصیر من قبل الشركة.
- إن الشركة غير مسؤولة عن عدم تقدیم العميل بأی قوانین أو أنظمة أو لوائح أو اتفاقيات أخرى قد تحکم نشاط العميل الا اذا كان ذلك ناشئاً عن إهمال الشركة أو تعدیها أو تقصیرها.

ادارة الحساب الاستثماری:

تم إداره الحساب وفق الإجراءات الآتیة:

- يقر العميل بعلمه أن الحساب وملحقه سوف يستخدم للقيام بعمليات الشراء وتسلم إيرادات البيع الصافیة فيما يتصل بشراء وبيع الأوراق المالية، ولا يعد الحساب حساباً جارياً أو حساب شیکات.
- يقر العميل بعلمه أن جميع العمليات التي تقوم بها الشركة بناء على تعليماته سيتم تنفیذها على أساس نقدی من خلال الحساب مالم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطیاً بين الطرفین، ویوافق العميل على أنه يحق للشركة بحسب تقديرها المنفرد رفض تنفیذ أي تعليمات صادرة منه إذا كان الرصيد الدائن في حسابه غير کافٍ او سیصبح غير کافٍ نتیجة تنفیذ تعليماته في اليوم المحدد لذلك.
- يجوز للشركة في أي وقت أن تطلب من العميل إيداع أي مبلغ نقدی أو ضمان آخر في الحساب كضمان لتنفيذ التزاماته التعاقدیة إذا رأت ذلك ضروریاً لحماية مصالحها.

الإبرا وتعویض:

يقر العميل بأن الشركة تعلم لصالحه ونیابة عنه وبناء على تعليماته، وأن جميع عمليات الأوراق المالية هي لحساب العميل ویتحمل هو وحده مخاطرها، ولذلك يوافق العميل على تعویض وإبراء ذمة الشركة و مدراءها و موظفها من جميع المسؤولیات والالتزامات والأضرار والادعاءات والتکالیف والمصروفات أیاً كانت، و التي قد تتحملها الشركة أو أی من مدیریها أو موظفها مما قد ينشأ عن هذه الاتفاقیة في أي وقت ولأی سبب كان. بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاحتفاظ والتعامل في الموجودات وبيع وشراء الموجودات بواسطة الوسطاء والسماسرة أو مباشرة من المشترين والبائعين ومن الحساب، أو بسبب تقديم أي خدمات مصرفیة بناء على طلب العميل وتنفیذها لهذه الاتفاقیة، إلا في الحاله التي تكون فيها تلك الالتزامات والمسؤولیات والخسارة والأضرار والادعاءات والتکالیف بسبب التقصیر والتعدی الناجم عن مخالفه الشركة ومدیریها و موظفها لبنود هذه الاتفاقیة.

إقرارات وتعهدات العميل:

يقر العميل بما يلي:

- أنه قرأ وفهم جميع بنود هذه الاتفاقیة وملحقها والتي جرى إبرامها بين الطرفین، وفهم طبیعة الالتزامات المترتبة عليه بموجها، وفهم جميع الحقوق المنوحة للطرفین بناء عليها، كما أنه يدرك بأن المسؤولیة تقع عليه تجاه فهم هذه الاتفاقیة وشروط العمليات التي ستبرم مع الشركة، وأن عليه اتخاذ الإجراءات والتدابیر اللازمة لتحقيق المنافع المرجوة من تلك العمليات.
- أنه بتوفیعه على هذه الاتفاقیة يلتزم بشروط العمليات التي يرغب من الشركة أن تقوم بتنفیذها لأغراض الاستثمار في الأوراق المالية، أو ل توفير الحماية له من تقلبات أسعار العملات أو أسعار الأسواق المالية أو أسعار الأسواق التجارية التي قد تؤثر سلباً على أعماله، وبالتالي عليه أن يتحقق من أن الخدمات التي يعتزم الاستفادة منها من خلال هذه الاتفاقیة ملائمة للأغراض التي يتطلع لتحقيقها من خلال هذه الاتفاقیة.
- أنه على درایة بالمخاطر التي قد تنتج عن الخسائر المالية جراء تنفیذ الخدمات الاستثماریة قد تنشأ عن هذه الاتفاقیة، وهذه الاخطار تشمل إمكانیة تعرض الاستثمارات إلى تقلبات حادة في الاسعار مما قد يتسبب في احداث خسائر كبيرة، وبالتالي فإنه بهذا يقر بأن الخسائر- الناتجة عن عمليات المتاجرة بالسلع أو عمليات البيع أو الشراء الآجل أو الأوراق المالية- قد تكون كبيرة، كما يدرك أنه في ظل ظروف معينة للسوق قد يصعب و ربما يستحیل تصفیة مركز مالي ما بهدف وقف الخسائر.

- أن لديه خبرات في أنواع الخدمات الاستثمارية المقدمة بموجب هذه الاتفاقية، وبناءً عليه فإنه يقر بأنه يعي الممارسات والإجراءات الخاصة بأسواق هذه الخدمات وعلى دراية بها، وأنه يملك القدرة المالية ويدرك عدم وجود أي أسباب تحول بينه وبين تحمل الأخطار المتصلة بهذه الخدمات، ويفهم ويافق على أنه يتحمل وحدة أي مخاطر قد تنتج عن الخدمات الاستثمارية المقدمة له، وبالتالي فإن الشركة لا تتحمل أي مسؤولية تجاه أي خسائر من أي نوع كانت قد يتكبدها العميل.
- يقر العميل أن جميع البيانات والمعلومات التي قدمها إلى الشركة صحيحة و كاملة وسارية المفعول وغير مضللة، ويوافق على إشعار الشركة خطياً فور حدوث أي تغيرات قد تطرأ على هذه البيانات.
- يقر بأن ما يقع عليه من التزامات بموجب هذه الاتفاقية يعتبر نظامياً وصحيحاً وملزماً له ونافذاً، وأنه قد وقع هذه الاتفاقية ووافق على الالتزام بجميع البنود الواردة بها.
- أنه ليس من المحظوظ التعامل معه نظاماً.
- أنه سيكون مسؤولاً نظاماً أمام السلطات المختصة عن الأموال المودعة بحسابه سواءً من قبل الغير بعلمه أو من دون علمه، وأنه مسؤول أيضاً نظاماً سواءً تخلص من هذه الأموال لاحقاً أو لم يتخلص منها، حتى ولو أخفق في إبلاغ الشركة رسميًّا بوجود هذه الأموال بالحساب.
- أن الأموال المودعة في حسابه هي من مصادر مشروعة، وأنه سيظل مسؤولاً من خلوها من أي تزيف.
- أنه مسؤول عن تحديث بياناته الشخصية دوريًا كل (3) أعوام ميلادية أو عندما تطلب الشركة منه ذلك.
- أنه يتهدد بتجدد مستند هويته قبل انتهاء صلاحيته، ويقر بأنه في حال عجزه عن ذلك فإن الشركة سوف تقوم بتجديده حسابه.
- يتهدد العميل بالتزامه بتحديث بياناته ومعلوماته وتأكيد عدم وجود تغيير فيها عندما تطلب منه الشركة ذلك بنهائية كل فترة دورية تحدد الشركة مدتها ولن تزيد تلك الفترة عن ثلاثة سنوات، ويلتزم العميل كذلك بتقديم مستند هوية مجدد عند نهاية سريان مفعول مستند هويته. ويقر العميل بعلمه أن الشركة سوف تجمد حسابه الاستثماري إذا أخل بذلك الالتزام.
- يتهدد العميل بالتزامه بنظام السوق المالية ولوائح التنفيذية، والأنظمة واللوائح الأخرى المعمول بها في المملكة لا سيما نظام جرائم الإرهاب وتمويله ونظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.
- يقر العميل بأن للشركة كامل الحق في إنهاء هذه الاتفاقية أو أي من ملاحمتها إذا ثبتت أن العميل لم يلتزم بأحكام نظام هيئة السوق المالية ولوائحها التنفيذية أو ارتكب أي مخالفات لنظام السوق المالية أو خالف بنود هذه الاتفاقية.
- حالات التقصير من جانب العميل:**
- يعتبر كل مما يلي حالة من حالات التقصير:
- إذا لم يقم العميل بدفع أي مبلغ واجب الأداء بموجب هذه الاتفاقية.
 - إذا لم يقم بأداء التزام واحد أو أكثر من التزاماته في حينه حسبما تقتضيه الاتفاقية.
 - عدم التزام العميل بأي إقرار أو ضمان ضمن هذه الاتفاقية أو ضمن أي وثيقة تصدر بموجب هذه الاتفاقية. أو يكون غير صحيح أو يثبت أنه كان غير صحيح بأي شكل كان لدى القيام به. أو إذا كان قد أجرى في أي تاريخ لاحق وكان غير صحيح بأي شكل من الأشكال في ذلك التاريخ في ضوء الظروف التي تواجدت آنذاك.
 - إذا قررت الشركة منفردةً أن ما تقتضيه هذه الاتفاقية من ضمان سواءً كان بالكامل أو جزئياً لم يعد له كامل القوة والأثر أو لم يعد له حق الأولوية المحدد بموجب هذه الاتفاقية.
 - إذا قررت الشركة منفردةً أن تتنفيذ العميل لجميع التزاماته أو بعضها بموجب هذه الاتفاقية قد أصبح غير نظامي أو قد يصبح غير نظامي أو مخالفًا لأية تعليمات صادرة عن أي هيئة في أي دولة.
 - أي حجز، أو تنفيذ حكم، أو أي إجراء نظامي أو قانوني أو قضائي آخر يُوقع أو يُفرض أو يُتصدر أمر بشأنه فيما يتعلق بأي ضمان آخر من قبل الغير.
 - أي حجز أو تنفيذ حكم أو أي إجراء نظامي أو قانوني آخر يُوقع أو يُفرض أو يُتصدر أمر بشأنه فيما يتعلق بأي أصل آخر للعميل (أو لأي من فروعه في حال كونه شخصية اعتبارية).
 - تجميد أعمال العميل الرئيسية، أو نقل أعماله للغير، أو تصفيتها طوعاً، أو كلياً.
 - إفلاس العميل، أو إعساره، أو تعرضه لصعوبات مالية، أو طلب تصفية أمواله أو تعين من يقوم على تصفية أمواله نيابة عنه أو عجزه أو وفاته أو عند حصول أي تغيير على أمواله، والذي يقدّر رأي الشركة يعتبر جوهرياً وسلبياً.
 - اندماج العميل مع مؤسسة أو شركة أخرى، أو قيامه بإعادة هيكلة مؤسسته أو شركته أو حصول أي تغيير جوهري على ملكيته للشركة أو المؤسسة من حيث امتلاك رأس المال الأكبر أو حق الإدارية، والذي يعتبر برأي وتقدير الشركة سبباً معقولاً لإضعاف قدرة العميل على تنفيذ الالتزامات الواقعة عليه بموجب هذه الاتفاقية.

<p>- أي انتهاك أو إخلال من جانب العميل تجاه أي ائتمان أو اتفاقية أخرى قد يكون طرفاً فيها مع مؤسسة مالية، أو أي انتهاك أو إخلال من جانب العميل تجاه أي اتفاقية أخرى مبرمة مع أي جهة، مما ترى الشركة أنه يحمل أو قد يحمل في فحواه تأثيراً سلبياً جوهرياً على قدرة العميل لتنفيذ ما جاء في هذا الاتفاقية.</p> <p>الأنشطة المحظورة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يقر العميل بأنه لا يجوز له أن يقوم بأي نشاط غير قانوني أو محظوظ أو غير مقبول بموجب الأنظمة السعودية عبر استعمال حسابه لدى الشركة، ويشمل ذلك التلاعب بسعر ورقة مالية، أو سهم أو حصة، أو بث الإشاعات أو المعلومات غير المدعاة أو الخاطئة، أو التداول المشبوه في الأوراق المالية الناتجة عن البيع المتكرر، وإعادة الشراء بغرض الإخلال بسعر ورقة مالية، أو التلاعب بسعرها لصالحه أو لصالح مستفيد آخر في السوق. - يقر العميل بأن مثل هذه الأنشطة تضر بالصالحة العامة وأسواق المال السعودية وتشكل أنشطة محظوظة لا يجوز له أن يمارسها في أي وقت، ولا يجوز له استعمال حسابه لأية أغراض غير شرعية، أو مؤذية أو مزعجة أو تشويهية أو مشوهة للسمعة أو بذينة أو مهددة، وأنه لن يستعمل الخدمات المقدمة من الشركة لاغواه عملائه أو عملاء آخرين، كما يقر بأنه لا يجوز له أن يحمل أو ينشر أو يوزع أية معلومات أو برمجيات أو أية مواد أخرى منشورة أو مرسلة عن طريق الشركة والتي قد تكون محبية بحق نشر أو أي حق ملكية أدبية أخرى. <p>الالتزام بالضوابط الشرعية:</p> <p>يقر العميل بعلمه بأن ما تقدمه الشركة من خدمات لأعمال الأوراق المالية يخضع للضوابط والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للشركة من حيث موافقتها لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الشركة لن تقوم بتنفيذ تعليمات العميل إذا ما خالف تلك التعليمات ما تقرره اللجنة الشرعية فيما يتعلق بموافقة الشريعة الإسلامية، وليس للعميل الحق في الإصرار على تنفيذ هذه التعليمات أو تقديم شكوى أو مقاضاة الشركة فيما يتعلق بهذا الشأن.</p> <p>درأة العميل بالأنظمة السارية:</p> <p>يقر العميل أنه قرأ وفهم الانظمة واللوائح التنفيذية والقيود الخاصة بالعمليات التي تنتطوي على أسهم شركات سعودية مدرجة وغيرها من الأوراق المالية المتداولة في سوق «التداول»، كما يقر بأنه ملزم بالاطلاع بنفسه على أية تغييرات في هذه الأنظمة اللوائح وأنه بهذا يخضع لهذه الأنظمة واللوائح والقيود.</p> <p>الزكاة:</p> <p>يحق للشركة أن تخصم من محفظة العميل أي زكاة أو ضرائب محلية مفروضة على العميل من قبل سلطات أو جهات أو هيئات سعودية يخضع لسلطتها العميل وكذلك الشركة، خاصة إذا كان ينفي أو طلبت الجهة المختصة خصم وتوريد الزكاة مباشرة عن طريق الشركة إلى الجهة المختصة وذلك بدون الرجوع إلى العميل، وبعد توقيع العميل على هذه الاتفاقية بمثابة موافقة نهائية على ذلك، ولا يجوز للعميل الرجوع على الشركة بأي دعوى أو مطالبة في هذاخصوص.</p> <p>درأة العميل والالتزام بالأنظمة والقوانين الضريبية الخاضع لها:</p> <p>يقر العميل بمسؤوليته المفردة عن الإللام بالأنظمة واللوائح التنفيذية والقوانين الضريبية التي يخضع لها وتنفيذها، ويلزم العميل بالإفصاح للشركة عن موطنه الضريبي وكافة بياناته الضريبية كرقم التعريف الضريبي أو رقم ملفه الضريبي، وذلك يشمل جميع الدول التي ينفي على العميل دفع ضرائب لها أو الإفادة عن ثرواته أو مصادر دخله لها، حتى لو لم يكن يحمل جنسيتها، كما أنه يلتزم بالإفصاح للشركة عن أية بيانات أو معلومات مطلوب منه الإفصاح عنها في هذا الشأن، حتى لو لم تطلب منه الشركة ذلك، ويكون العميل مسؤولاً مسؤولية كاملة ومنفردة عن تقادسه في تقديم البيانات أو المعلومات للشركة أو نفسها أو عدم صحتها، وللشركة بإرادتها المنفردة أن تحجز/تورد أية مبالغ من حساب العميل طالب بها الجهات المختصة تنفيذاً لأنظمة والقوانين الضريبية التي يخضع لها العميل، كما أن للشركة الحق في إيهاء الاتفاقية إذا ما خالف العميل هذه الالتزامات، وللشركة الحق في الرجوع على العميل بأية غرامات أو مبالغ مالية قد تطلب بها الشركة نتيجة لقصیر العميل في أداء هذه الالتزامات، وللشركة أن تطالب العميل بأية مبالغ مالية قد تتکبدها الشركة مقابل أتعاب مهنية أو مصاريف إدارية أو قضائية تتجه عن تقصیر العميل في تنفيذ التزاماته المشار إليها في هذا البند.</p> <p>الاتصال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ترسل جميع المراسلات التي تصدرها الشركة للعميل فيما يتعلق بالحساب إلى عنوان البريد الإلكتروني للعميل المبين في هذه الاتفاقية أو في أي من ملاحقها. - يكون العميل مسؤول في جميع الأوقات عن تزويد الشركة بعنوان بريده الإلكتروني ورقم هاتفه الجوال الصحيحين، وكذلك عن إخطار الشركة فوراً بأي تغيير بعنوان بريده الإلكتروني أو رقم هاتفه الجوال، كما يكون العميل مسؤولاً في جميع الأوقات عن إخطار الشركة في حال عدم تسلمه أي مراسلات، ويعتبر عدم اعترافه كتابة على عدم وصول المراسلات دليلاً على تسلمه لها. - يتنازل العميل صراحة عن أي مطالبة ضد الشركة قد تنشأ عن عدم تمكن الشركة من الاتصال به، سواءً كان ذلك بسبب فشل العميل في تزويد الشركة بعنوان البريد الإلكتروني الصحيح، أو في حال إخطاره للشركة على وجه التحديد بأنه لا يرغب في تسلمه أي مراسلات، ويشمل ذلك كشوف حسابات العميل وسجل تنفيذ تعليماته الشهري والمستندات المتعلقة بذلك. - يوافق العميل على تعويض الشركة وجعلها بمنأى عن الضرر والخسارة الناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن عدم تزويد العميل بالمراسلات المتعلقة به، بما في ذلك دون تحديد أي مطالبات ناشئة عن عدم تمكن العميل من الرد على أو طلب تصحيح أية أخطاء أو خطأ مزعومة في أي من تلك المراسلات، كما يوافق العميل على التنازل عن جميع حقوقه ومطالباته في هذاخصوص.
--

- تعتبر المراسلات المرسلة إلى العميل عن طريق البريد الإلكتروني قد تم استلامها من قبل العميل من تاريخ إرسالها.
- إذا كان العميل لا يرغب في تسلم أية مراسلات فينبعي عليه تقديم طلب خطى إلى الشركة بذلك.
- الأخطاء وعدم تسلم مراسلات العميل: لا تعد الشركة مسؤولة عن أية تعليمات تصدر من العميل ما لم تسلمها الشركة فعليها، وعلى العميل أن يخطر الشركة عن طريق البريد ص.ب: 8807 الدمام 31492 على الفور بأية مراسلات أرسلها للشركة ولم تصل أو أنه يشك في أنها لم تصل للشركة.
- يتحمل العميل جميع أخطار النقل بما في ذلك فقدان والتأخيرات والتكرار، إلا في حال ارتكاب الشركة لإهمال أو سوء تصرف، ويقع عبء إثبات دعوى الإهمال أو سوء التصرف من جانب الشركة على عائق العميل.

التواصل عن طريق الخدمات الإلكترونية أو الهاتف:

- يقر العميل ويوافق على أن تقوم الشركة بإرسال جميع التعليمات الازمة للدخول إلى حسابه وتشغيله وإجراء عمليات التداول في الأوراق المالية عن طريق الخدمات الإلكترونية أو الهاتف الجوال، بما في ذلك اسم المستخدم ورمز الدخول على بريده الإلكتروني أو هاتفه المحمول المذكورين في معلومات العميل من هذه الاتفاقية.
- يقر العميل أنه بمجرد قيام الشركة بإرسال المعلومات المذكورة أعلاه عن طريق البريد الإلكتروني أو رسالة قصيرة عبر الهاتف الجوال، فيعتبر قد تسلمهما بصورة صحيحة ولا تكون الشركة مسؤولة عن أي خلل أو تأخير في تسلمهما لأي سبب من الأسباب.

المراسلات:

- ترسل الشركة الإخطارات المتضمنة كشوف حسابات العميل وسجل تنفيذ تعليماته شهرياً والمستندات المتعلقة بذلك (المراسلات) إلى العميل على أحدث عنوان بريد الكتروني تابع له مسجل لدى الشركة، ويقر العميل بالتزامه بفحص هذه المراسلات المرسلة إليه من الشركة بعناية وحرص، وإخطار الشركة على وجه السرعة بأية أخطاء يعتقد بورودها في هذه المراسلات، وتعتبر تلك المراسلات صحيحة بشكل نهائي ما لم يخطر العميل الشركة بأية أخطاء خلال ثلاثة أيام (30 يوماً) من تاريخ إرسال الشركة المراسلة للعميل.
- تعد المراسلات قد وصلت وتم تسليمها للعميل إلا إذا اعترض العميل خطياً عن عدم تسليمها، ويجوز للشركة أن تقوم دورياً بتحويل المستندات والإخطارات إلى صيغة إلكترونية، وأن تخلص من المستندات الأصلية دون أن تكون ملزمة بإخطار العميل بذلك، ويوافق العميل على أن يكون للسجلات الإلكترونية الخاصة بالشركة وأي صور ورقية عنها ذات الحاجة لأصول المستندات والإخطارات.

التحقق من التوقيعات والمصادقات:

- يقدم العميل التوقيعات المعتمدة والمصادق عليها من قبله لإعطاء التعليمات الخاصة بالحساب، هذا وتحتفظ الشركة في سجلاتها بتلك التوقيعات حتى يصل إليها إشعار كتابي بتغييرها، وتعتبر آخر التوقيعات المحفوظة في سجلات الشركة هي التوقيعات المعتمدة والملزمة للعميل.
- يتحمل العميل أية أضرار ناتجة عن تزوير التوكيلات التي يقدمها هو أو وكلاؤه المعتمدين إلى الشركة أو عن تشويه الحقائق فيها أو العيوب في مصادقيها أو مدى صلاحية التوكيلات أو صعوبة التحقق من مصادقيها.

الاولوية القانونية:

- إذا كان العميل يمثل شخصية اعتبارية كشركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو أي شخصية اعتبارية أخرى، فإنه يوافق على أن تكون هذه الاتفاقية وكافة شروطها ملزمة، ويوافق على أن هذه الاتفاقية لا تنضي تلقائياً عند تصفيفه أو حله أو عند وفاته أي من الشركاء أو حل أو تصفيف شريك أو مساهم بها متى ما كان ذلك الشريك اعتبارياً، وعلى الرغم مما سبق فيحق للشركة وحسب تقديرها المطلق إيقاف الأعمال أو الخدمات الاستثمارية أو الامتناع عن قبول التعليمات المتعلقة بها إلى أن تلقي أمراً قضائياً أو تعليمات موقعة من بقية الشركاء أو من الورثة أو من منفذي الوصاية أو مدراء الشركات أو الممثلين الشخصيين أو الخلفاء القيمين وذلك بصيغة معتبرة.
- إذا أخطرت الشركة كتاباً بوفاة أو انعدام أهلية العميل فيحق للشركة (ولكها أن تكون ملزمة بهذا إلا إذا كان ذلك مقرراً وفقاً للأنظمة السارية) (إيقاف التعامل في الحساب إلى أن تسلم المستندات المناسبة من المحكمة أو الجهة المختصة وكذلك تعليمات موقعة من الممثل القانوني أو ورثة العميل المتوفى، بالإضافة إلى تعليمات موقعة من الأشخاص المتبقين المسمى ك أصحاب الاستثمار، ويعني وقف التعامل في الحساب عدم التصرف في الموجودات بالبيع أو الشراء أو إجراء أي استثمار وبقائهما على حالها كما كانت عليه قبل الإخطار مباشرة بغض النظر عن الأرباح أو الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها موجودات حساب الاستثمار).

- إذا تأخر الإبلاغ عن حدوث الوفاة الفعلي فإن جميع الأعمال التي تقوم بها الشركة بناء على تعليمات قائمة للعميل أو باقي أصحاب الاستثمار خلال تلك الفترة من بيع وشراء وإجراء استثمار أو أي أعمال أخرى ذات صلة بحساب الاستثمار تكون صحيحة وملزمة لورثة العميل أو أي جهة تؤول إليها الموجودات القائمة في حساب الاستثمار، وإذا كان الحساب مشتركاً فستكون الأرصدة الدائنة وكل الموجودات الأخرى في حساب الاستثمار مملوكة ملكية مشتركة بين أصحاب الحساب، ويجوز للشركة التصرف وفقاً لتعليمات أي أحد من أصحاب الحساب أو أي وكيل شرعي منه.

أحكام عامة:

- يجب تفسير أي مرجع أو إشارة لعنصر الوقت أو الزمن في هذه الاتفاقية بناء على التقويم الميلادي.

<p>إذا اعتبر أي جزء من هذه الاتفاقية غير صحيح فيجب ألا يشكل ذلك مانعاً لتنفيذ باقي هذه الاتفاقية.</p> <p>تحفظ الشركة بحق الامتناع عن تنفيذ تعليمات العميل إذا قدرت الشركة بأن الالتزام بتلك التعليمات لا يجوز تنفيذها شرعاً أو نظاماً.</p> <p>إن عدم إصرار الشركة على التقيد الكامل بهذه الاتفاقية أو بأي شرط من شروطها وأي استمرار لذلك المسلك من جانبها لن يشكل بأي حال من الأحوال أو يعتبر تنازلًا من قبلها عن أي من حقوقها.</p> <p>تتضمن هذه الاتفاقية كامل التفاصيل بين العميل والشركة بشأن موضوعها، ولا يجوز للعميل تحويل حقوقه والتزاماته بموجهها دون حصوله أولاً على موافقة الشركة الخطية المسبقة.</p> <p>يحق للشركة تعديل أو تغيير أو إضافة شروط أو أحكام أخرى تتعلق بهذه الاتفاقية وذلك عبر مراسلات إلكترونية، ويعتبر العميل موافقاً على التعديلات لهذه الاتفاقية ما لم يرد منه كتابياً على البريد: ص.ب 8807 : الدمام 31492 ما يدل على عدم الموافقة خلال ثلاثين (30) يوماً بعد تسلم المراسلة الخاصة بذلك، أو أن يسلم اعتراضه لأحد موظفي خدمات العملاء بالشركة.</p> <p>يقر العميل بأنه قرأ هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها، وأنه قد منح فرصة كافية للتوجيه الأسئلة، وأنه على دراية كاملة ببنود الاتفاقية والملاحق المرفقة بها، وأنه فهم أحكام وشروط هذه الاتفاقية التي ستحكم علاقته بالشركة، وإشعاراً منه بالموافقة على كل ما ورد فيها وتسليمها النسخة الثانية من الاتفاقية فقد وقع الطرفان أدناه على اعتماد هذه الاتفاقية والعمل بمقتضها.</p>	<p>-</p> <p>-</p> <p>-</p> <p>-</p> <p>-</p> <p>-</p>
---	---

بناءً على ما تقدم نأمل منكم الاقرار بالاطلاع والموافقة على التغيرات والتحديث على الشروط والاحكام بفتح الحساب الاستثماري لدى شركة أرباح المالية

الاسم :

التوقيع :

التاريخ :